علاقات برجماتية:
تصاعد نمط «تحالفات المصالح» في الشرق الأوسط

محمد عباس ناجي

رئيس تحرير مجلة (مختارات إيرانية) بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام- القاهرة

يتشكل في الوقت الحالي نمط رمادي لإدارة العلاقات بين الدول يعتمد على مبدأ "المصالح المشروطة" بين عدد من القوى الرئيسية في الإقليم، بحيث يصعب وصف ما يدور بأنه "تحالفات" أو محاور، وإنما "علاقات عمل" برجماتية، كما يحدث بين دول الخليج العربية وإيران، أو بين إيران وتركيا، أو أطراف أخرى، ويعتمد كل ذلك على فكرة بسيطة، وهي أن هناك قضايا لا يمكن تجاهلها، وهناك مشكلات لا يمكن تجاوزها، وفي كل الأحوال هناك حاجة للاتصال، لإدارة كل ذلك، وهو ما يحدث بالفعل.

إن النموذج هنا هو الحالة الإيرانية، في تعامل دول المنطقة– وربما العالم حالياً– معها، وفي تعاملها هي ذاتها مع الأطراف المحيطة بها، فحالة إيران "تحديداً" تمثل قاسماً مشتركاً في معظم الصراعات الإقليمية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، بدءاً من العراق، مروراً بسوريا ولبنان والأراضي الفلسطينية، وانتهاء باليمن وأفغانستان، وقد بدا في بعض الأوقات أنها كانت حريصة على عدم تصعيد التوتر في تفاعلاتها مع القوى الإقليمية الأخرى، لدرجة رأت الأطراف الأخرى أنها لا تمنع التوافق على سياسات محددة في إحدى القضايا، في إطار ما يمكن تسميته بـ"المصالح المشروطة" التي تمثل قاعدة، رأت إيران أيضاً أنه يمكن من خلالها فتح قنوات تواصل مع تلك القوى الإقليمية.

ومن هنا يمكن تفسير أحد التفاعلات الخاصة بالتفاوض بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، على المستويين الثنائي والمتعدد حول الملف النووي، بالرغم من ميراث العداء الذي يحكم نمط التفاعلات بين الطرفين منذ قيام الثورة الإيرانية في عام 1979، والانفتاح النسبي بين دول الخليج وبينها، وعلاقات المصالح القوية الناشئة بين تركيا وإيران، رغم التباين الشديد في المصالح والسياسات في القضيتين السورية والعراقية على سبيل المثال.

وعلى ضوء ذلك، تحظى العلاقات بين إيران وكل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتركيا بأهمية في توضيح ملامح هذا التوجه البرجماتي من جانب كل الأطراف الإقليمية حالياً، ليس فقط للتطورات الأخيرة التي شهدتها تلك العلاقات، على غرار التغير الملحوظ في سياسات بعض دول الخليج تجاه طهران، أو الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى تركيا، وإنما أيضاً لأنها تكشف، بدرجة كبيرة، ملامح سياسة "المصالح المشروطة" التي يتم تبنيها في تفاعلات دول المنطقة، في ظل حكم روحاني في إيران، وهو ما يمكن تناوله كالتالي:

أولاً: التفاعل مع جار مقلق

تعرضت العلاقات الإيرانية – الخليجية لعقود عدة لحالة من عدم الاستقرار، تخللتها فترات من التعاون وربما التوافق حول بعض القضايا. وظل التوتر السمة الغالبة عليها، نتيجة الطموحات الإقليمية والنووية التي تبنتها إيران، والتي لم

تتغير كثيراً بتغير نظامها السياسي وأنماط تحالفاتها الدولية والإقليمية. وقد استمر السعي الإيراني للتحول إلى رقم مهم في معظم الملفات الإقليمية، إن لم يكن مجملها، هو المحرك الأساسي للتوجهات الإيرانية، بالرغم من تحولها من التحالف مع الغرب وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية، في عهد الشاه، إلى العداء لـ"الشيطان الأكبر" وقيادة ما يسمى بـ"محور المقاومة" أو "الممانعة" بعد نجاح الثورة الإيرانية في عام 1979.

ولم تمنع التعقيدات الداخلية في إيران ما بعد الثورة من مواصلة سياساتها تلك بل زادت بمحاولة تصدير ثورتها، أو بمعنى أدق "نموذجها"، إلى الخارج والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار. وتجلت هذه الممارسات بصورة واضحة مع اندلاع الثورات والاحتجاجات العربية منذ نهاية عام 2010، وتبني سياسة ذات طابع طائفي في التعامل مع بعض التطورات الداخلية التي شهدتها بعض الدول ومنها موقفها من الاحتجاجات التي شهدتها البحرين في فبراير 2011.

وربما يدفع ذلك إلى القول بأن "الجغرافيا" لم تترك خياراً لدول مجلس التعاون عندما فرضت عليها مجاورة دولة على غرار إيران تسعى لأن تكون قوة إقليمية ونووية لا يمكن تجاهلها، وأن تضطر إلى التعامل، بأساليب مختلفة لم يكن يمكن تجنبها، مع ما يفرضه ذلك من تهديدات لأمن ومصالح دول المنطقة.

ولم يبالغ، مجدي الظفيري السفير الكويتي لدى طهران، عندما وصف إيران بأنها "شريك وقدر وجار" في إطار تعليقه على الزيارة التي قام بها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت، إلى إيران في يونيو 2014. وتفسر هذه الحقيقة، بدرجة ما، أسباب وجود حد أدنى من التوافق بين دول مجلس التعاون على أن "احتواء" إيران أو "الانخراط معها" هو الوسيلة المثلى للتعامل معها، من خلال تبني سياسات برجماتية تتضمن توقيع اتفاقات تعاون على المستويين الاقتصادي والأمني، مع عدم تجاهل القضايا الخلافية العالقة بين الطرفين في الوقت ذاته، مع ملاحظة غياب رؤية خليجية موحدة تجاه إيران، ما جعلها في بعض الأحيان محوراً للجدال داخل مجلس التعاون.

1- تحوّل ملحوظ:

بدا في الفترة الأخيرة أن ثمة تحولاً ملحوظاً في مواقف بعض دول مجلس التعاون تجاه إيران، تُرجم في تحركات خليجية نشطة باتجاه إعادة الانخراط معها، استثماراً للأجواء الإيجابية لوصول الرئيس المعتدل حسن روحاني إلى سدة الحكم، وتزايد نفوذ التيار الداعي إلى تقليص حدة التوتر في العلاقات مع دول الخليج العربية.

وقد أضفت زيارة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان لإيران في أغسطس 2013 قدراً من الأهمية للدور التقليدي الذي تلعبه السلطنة منذ فترة طويلة، في التوسط بين إيران والغرب من جانب، وبين إيران وبعض الدول العربية، وعلى رأسها دول مجلس التعاون، من جانب آخر. يذكر أنها الزيارة الأولى من نوعها لقائد عربي لإيران منذ تولي الرئيس روحاني مهام منصبه رئيساً للجمهورية.

كما اكتسبت زيارة الشيخ صباح الأحمد أمير الكويت لإيران بعداً استثنائياً لأكثر من سبب؛ فقد أبرمت ست اتفاقات تعاون في مجالات النقل الجوي والجمارك والرياضة والسياحة والبيئة والأمن، يتوقع من خلالها زيادة حجم التبادل التجاري بين الطرفين، كما سلطت الأضواء على تكهنات باحتمال قيام الكويت بوساطة بين إيران والسعودية، استثماراً لترؤس الأولى الدورة الحالية للقمة الخليجية والعربية، وهي الزيارة الأولى لأمير الكويت منذ توليه مقاليد الحكم في يناير 2006، ما يشير إلى تغير ملموس طرأ على مقاربة دول الخليج العربية للعلاقات مع إيران.

وفي خضم هذا التحول الخليجي الملحوظ باتجاه إعادة الانخراط مع إيران، جاءت دعوة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي لنظيره الإيراني محمد جواد ظريف لزيارة الرياض في مايو 2014. واعتبرت الدعوة بداية لتحول في موقف المملكة، التي تبنت سياسة حذرة في البداية تجاه المساعي التي بذلها الرئيس روحاني من أجل تقليص حدة الخلافات بين الطرفين، خاصة بعد توصل إيران والغرب إلى اتفاق جنيف المرحلي، في نوفمبر 2013.

2- أسباب متعددة:

يمكن القول إن اتجاه دول مجلس التعاون إلى تبني سياسات عملية تقوم على إعادة الانحراط مع إيران في هذا التوقيت بالذات يعود إلى اعتبارات عديدة، أولها تصاعد نفوذ الاتجاه المعتدل داخل دوائر صنع القرار في إيران، مع فوز الرئيس حسن روحاني برئاسة الجمهورية، والداعي إلى الحد من توتر العلاقات بين إيران ودول الجوار، وعلى رأسها دول مجلس التعاون.

وثانيها تمكن إيران ومجموعة "1+5" من التوصل إلى اتفاق جنيف المرحلي حول البرنامج النووي الإيراني في نوفمبر 2013، والذي ربما يتطور إلى تسوية نهائية، حيث يعكف الطرفان في الوقت الحالي على إجراء مفاوضات مكثفة حول القضايا الخلافية العالقة.

أما ثالثها، فيتمثل في اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية

إلى الانسحاب تدريجياً من مناطق الأزمات في الشرق الأوسط، لصالح الاهتمام بتحول الثقل الدولي إلى آسيا وبالتحديد الصين، التي بدأت تتطلع، وإن كان بشكل تدريجي، إلى ممارسة دور دولي في القضايا الرئيسية.

وتبدو دول مجلس التعاون الخليجي، نظراً لهذه الاعتبارات، معنية أكثر من غيرها بالتداعيات المحتملة التي يمكن أن يفرضها هذا الاتفاق النووي، والذي تكمن مشكلته في إمكانية أن لا يراعي مصالح دول المجلس بشكل كامل، وهو الأمر الذي سيكون غير مقبول بالنسبة لها؛ فالاتفاق سبقه إجراء مباحثات سرية بين مسؤولين إيرانيين وأمريكيين في سلطنة عمان منذ مارس 2013، ما أوجد تكهنات مختلفة بأن سرية المباحثات لا تعود إلى رغبة الطرفين في الوصول إلى حلول وسط للقضايا الخلافية في البرنامج النووي فحسب، وإنما تعود أيضاً إلى سعيهما للتفاوض حول ملفات "غير نووية"، على غرار الملفين البحريني والسوري.

وعلاوة على ذلك، فربما يقود أي اتفاق نووي محتمل– كما ترغب طهران– إلى تعزيز حضور إيران في الإقليم، باعتراف غربي هذه المرة، بل ربما يكون مقدمة لتدشين شراكة إيرانية– غربية حول بعض القضايا التي اكتسبت أهمية خلال الفترة الأخيرة، ومنها مكافحة الإرهاب.

وما يزيد من شكوك بعض الاتجاهات الأكاديمية الخليجية إمكانية توسيع قضايا التفاوض بين إيران والغرب، لاسيما مع إجراء إيران والولايات المتحدة الأمريكية مفاوضات ثنائية مباشرة، في جنيف يومي 9 و10 يونيو 2014. وبالرغم من تأكيد إيران على أن المفاوضات سوف تركز على الملف النووي فقط، فإن ذلك لا ينفي احتمالات التطرق إلى ملفات أخرى، في ظل حرص الإدارة الأمريكية على إشراك مسؤولين أشرفوا على إدارة المفاوضات السرية السابقة مع إيران على غرار ويليام بيرنز نائب وزير الخارجية الأمريكي.

ورغم ذلك، استقر توجه داخل دول الخليج بأن الطرفين (طهران وواشنطن)، لن يتمكنا من ترتيب أوضاع قضايا لا تخصهما مباشرة، إذا كانت تمس مصالح دول الخليج.

3- عقبات عديدة:

ثمة تحديات عدة تواجه التحول الملحوظ في مواقف دول مجلس التعاون والتي ترمي إلى إعادة الانخراط مع إيران. يتمثل التحدي الأول في استمرار نفوذ التيار المتشدد داخل دوائر صنع القرار في إيران، بشكل يمكن أن يعرقل جهود الرئيس روحاني لتقليص حدة التوتر في العلاقات مع دول المجلس في ظل تصاعد حدة الخلافات بين روحاني وخصومه السياسيين، حول إدارة المفاوضات النووية مع الغرب.

ويتعلق التحدي الثاني بأن العلاقات مع السعودية تحديداً تحظى بتركيز خاص داخل دوائر صنع القرار في إيران، بشكل ربما يسمح لقوى أخرى بالمشاركة في تحديد اتجاهاتها مع الرئيس، خاصة أن الخلافات القائمة بين السعودية وإيران، على عكس الخلافات الأخرى بين إيران وبعض دول مجلس التعاون، لا تقتصر على قضايا ثنائية أو خليجية بين الطرفين فقط، وإنما تمتد إلى الدور الإقليمي. ويبدو التباين في التعامل مع الأزمة السورية، الذي وسع من مساحة الخلافات القائمة بين الطرفين، مثالاً على ذلك.

هذه المشكلة مرشحة للتصعيد في المرحلة القادمة، على خلفية ضعف وارتباك الموقف الأمريكي، ما انعكس في عزوف واشنطن عن توجيه ضربة عسكرية لنظام الأسد في سبتمبر 2013 بعد استخدامه للأسلحة الكيماوية، فضلاً عن إصرار روسيا والصين على توفير ظهير دولي للنظام السوري، وحمايته ضد أي قرارات إدانة من داخل مجلس الأمن، من خلال استخدام حق الفيتو أربع مرات، ما أدى في النهاية إلى تكريس حالة من توازن الضعف بين النظام السوري وقوى المعارضة، ساهمت في إطالة الأزمة السورية، وعدم بروز مؤشرات لتسويتها قريباً لصالح أي من الطرفين. ومع إصرار النظام السوري على إجراء الانتخابات الرئاسية في مايو 2014، والتي فاز بها الرئيس بشار الأسد بنسبة 88%، فإن مرحلة جديدة من الصراع فرضت نفسها على المشهد السياسي في سوريا. كما يبقى الموقف الإيراني من الاحتجاجات في البحرين عقبة أمام أي تقارب مع دول الخليج العربية.

فيما ينصرف التحدي الثالث إلى عدم وجود موقف خليجي موحد تجاه إيران، وهو ما يمكن تفسيره في اختلاف "مدركات التهديد"، أي رؤية كل دولة على حدة لطبيعة التهديدات التي تواجهها، وهو ما يساهم حتماً في تباين الأولويات والسياسات.

ثانياً: «الصداقة» مع خصم مجاور

لم يمنع التباين الملحوظ في السياسات التي تتبناها كل من إيران وتركيا في العديد من الملفات، على غرار الملفين السوري والعراقي، الطرفين من تأسيس ما يشبه شراكة استراتيجية واقتصادية قوية، بدت جلية في الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى تركيا في 9 و10 يونيو 2014، والتي اختتمت بانعقاد مجلس العلاقات الاستراتيجية الإيراني التركي، وتوقيع ست اتفاقيات تعاون اقتصادي في مجالات الصرافة والسياحة والنقل والمواصلات.

زيارة روحاني التي جاءت استكمالاً لزيارة رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي إلى طهران في يناير 2014، ركزت في المقام الأول على هدفين: الأول، رفع حجم التبادل التجاري بين الطرفين من 20 مليار دولار عام 2013 إلى 30 مليار دولار عام 2015. والثاني، البحث في كيفية احتواء الخلافات العالقة بين الطرفين في مجال بيع الغاز الإيراني إلى تركيا، حيث تبدو إيران حريصة على توسيع نطاق صادراتها من الغاز خلال المرحلة المقبلة، في محاولة – على ما يبدو– لاستثمار التوتر المتصاعد بين روسيا والدول الغربية حول الأزمة الأوكرانية، والذي أدى إلى إيقاف تصدير الغاز الروسي إلى أوكرانيا.

واللافت في هذا السياق، هو أن سعي الطرفين إلى رفع حجم التبادل التجاري وتعزيز الشراكة الاقتصادية، يتوازى مع تباين ملحوظ في السياسات التي تتبناها كلتاهما في التعامل مع التطورات التي طرأت على الساحة الإقليمية.

ففي الأزمة السورية، دعمت إيران بقوة إعادة انتخاب الرئيس بشار الأسد لمدة سبعة أعوام أخرى، في الوقت الذي وجهت فيه تركيا انتقادات لتلك الانتخابات، وإن كان تعاملها مع تطورات المشهد السوري أصبح أقل حدة من السابق، ربما نتيجة تمكن النظام السوري من تحقيق مكاسب عديدة على الأرض في الفترة الأخيرة، فضلاً عن ارتباك الموقف الدولي والإقليمي، وانقسام قوى المعارضة المسلحة.

وفي الأزمة العراقية، تسعى إيران بشكل حثيث إلى تمكين حكومة نوري المالكي من مواجهة العمليات العسكرية التي يقوم بها تنظيم "داعش"، واستعادة السيطرة على المناطق التي انسحبت منها قوات الشرطة والجيش لصالح الأخيرة، في حين دفع التوتر الذي يطغى على العلاقات بين أنقرة وبغداد، حكومة أردوغان إلى عدم تبني سياسة مؤيدة للمالكي في المواجهات مع "داعش"، بل إن تقارير عديدة باتت تشير إلى أن ثمة دعماً تركياً لـ"داعش" سواء في سوريا أو في العراق.

وحتى في الملف المصري، يبدو أن ثمة خلافاً بين الطرفين في التعامل مع تطوراته، إذ يبدو أن إيران تسعى إلى إعادة التواصل من جديد مع مصر، بعد انتخاب الرئيس عبدالفتاح السيسي، وهو ما انعكس في قبولها الدعوة التي وجهتها القاهرة للمشاركة في تنصيب الرئيس الجديد، وإن كان ذلك لا يوحي باحتمال حدوث تطورات قريبة في العلاقات بين الدولتين، في حين لاتزال تركيا تواصل انتقاداتها للاستحقاقات السياسية التي أنتجتها ثورة 30 يونيو 2013 التي أطاحت بحكم الإخوان المسلمين.

ولم تؤثر هذه الخلافات في مجملها على التقارب الملحوظ في العلاقات بين الدولتين، لاسيما على المستوى الاقتصادي، وهو ما يعود إلى حرص الطرفين على توسيع نطاق التوافقات، ما يشير إلى أن "المصالح المشروطة" التي تتركز في المجال الاقتصادي، أصبحت العنوان الأساسي للعلاقات بين إيران وتركيا في المرحلة الحالية.

في النهاية، فإن المهم في كل ما سبق ليس التفاصيل، وإنما النمط الذي تسير وفقاً له علاقات الدول في الوقت الحالي، والذي يتركز في عبارة قصيرة، تؤكد أن "علاقات العمل" بين الدول قد بدأت تسيطر على رؤاها لإدارة العلاقات الخارجية تجاه ما لا يمكن تجنبه تماماً، ولا يمكن القبول به كاملاً في الوقت نفسه.